

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير السابع الذي يقدم عملاً بذلك القرار.
- ٢ - ويعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الماضي (S/2005/766) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وهو يوجز التطورات السياسية الرئيسية التي استحدثت أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، ولا سيما فيما يتعلق بانتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وعملية تشكيل الحكومة، والتطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مستجدة عن الأنشطة التي قام بها ممثلي الشخصي للعراق والأنشطة التي قامت بها البعثة، وتقييماً للحالة الأمنية، فضلاً عن مستجدات عن المسائل التشغيلية والأمنية.

ثانياً - موجز بأهم التطورات في العراق

ألف - انتخابات كانون الأول/ديسمبر والعملية السياسية

- ٣ - في أعقاب إقرار الشعب العراقي للدستور الجديد في الاستفتاء المنظم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، دشت انتخابات البرلمان الجديد، مجلس النواب، التي جرت في كانون الأول/ديسمبر بداية المرحلة الأخيرة من عملية الانتقال السياسي المنصوص عليها في القانون الإداري الانتقالي والمؤيدة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).



٤ - وكانت الانتخابات المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ هي الحدث الانتخابي الوطني الرئيسي الثالث في العراق خلال السنة الماضية. وبصفة عامة، فقد كان يوم الاقتراع يوماً هادئاً ولم يبلغ عن وقوع حوادث كبيرة فيه. وقد شارك في المنافسة على ٢٧٥ مقعداً، يتألف منها مجلس النواب، ما مجموعه ٣٠٧ من الهيئات السياسية و ١٩ تحالفاً تقدم في إطارها ما يزيد على ٧٥٠٠ مرشح يمثلون تقريباً جميع الطوائف والانتماءات السياسية العراقية. ورغم الانشغالات الأمنية، كان نسبة الذين أدلوا بأصواتهم عالية في جميع أرجاء البلاد. وقد أدلى بما مجموعه ١٣٣ ١٩١ ١٢ صوتاً صحيحاً في حوالي ٦٣٠٠ مركز انتخابي حوت ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ مركز اقتراع. ومن بين هذه الأصوات الصحيحة، أدلى بما مجموعه ٣٧٧ ٢٩٥ صوتاً في الخارج، وبعده ٨٥٦ ٢٠٣ صوتاً في مراكز اقتراع خاصة من جانب المحتجزين ونزلاء المستشفيات من المرضى، وأفراد قوات الأمن العراقية. وتعكس هذه الأرقام نسبة مشاركة في الانتخابات زادت على ٧٥ في المائة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعدد الناخبين المصوتين في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حيث بلغت نسبتهم زهاء ٥٨ في المائة.

٥ - ومقارنة بانتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، شارك الناخبون من العرب السنة في محافظات نينوى وصلاح الدين والتأميم والأنبار - وهي المحافظات التي شهدت أدنى نسبة مشاركة في انتخابات كانون الثاني/يناير - بأعداد أكبر بكثير في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد شجّع العديد من قادة السنة العرب ووجهاء القبائل السكان المحليين على دعم العملية الانتخابية، وقاموا، في بعض المناطق، بتوفير الحماية للمراكز الانتخابية.

٦ - وكانت الحملات الدعائية قوية في مختلف أرجاء البلاد - ولا سيما عن طريق استعمال محطات التلفزيون والإذاعة والصحف والملصقات في الشوارع. ومع أن المستوى العام للعنف لم يزد في الفترة التي سبقت الانتخابات، إلا أن حالات عديدة من العنف أثناء الحملات قد وقعت. وقد تلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ١٩٠ شكوى خلال الفترة السابقة ليوم الاقتراع. وتعلق معظم تلك الشكاوى بإتلاف الملصقات والتهديد والسلوك العدواني لمناصري الهيئات السياسية. بيد أن بعض تلك الشكاوى تشير إلى أفعال ذات طابع إجرامي وشملت اعتداءات عنيفة تسببت في قتل المرشحين وموظفي الانتخابات. وناشدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، وممثلي الخاص غير مرة جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن العنف وتهدى بيئة تُمكن من المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية.

٧ - وعموجب القانون الانتخابي الجديد، تُقدم الأحزاب قوائم منفصلة بمرشحيها في كل محافظة على حدة بدلا من قائمة وطنية وحيدة، كما كان الشأن في الانتخابات السابقة. وأخضعت القوائم لفحص دقيق من جانب لجنة اجتثاث حزب البعث، وفقا لما ينص عليه القانون الانتخابي. ونتيجة لذلك، تم إقصاء زهاء ٢٠٠ مرشح من الانتخابات لأنهم لم يستوفوا الشروط التي تتطلبها لوائح اجتثاث حزب البعث. وعملا بالقانون الانتخابي، أبلغت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق الهيئات الانتخابية والمرشحين بقرارات لجنة اجتثاث حزب البعث. واستجابة لذلك، قام بعض الأحزاب باستبدال المرشحين المستبعدين.

٨ - ووضِع العديد من الضمانات لكفالة إجراء عملية انتخابية نزيهة وحقيقية وشفافة، وتبسيط محاولات الغش. ونشرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مدققين لفترتي ما قبل الانتخابات وما بعدها، إضافة إلى مراقبين ميدانيين. وزارت أفرقة التدقيق، التي ضمت أعضاء من الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، أربيل، وكركوك ونيوى وبغداد والحلة وبابل. ونُشر المراقبون الميدانيون في معظم المحافظات من أجل تقييم تنفيذ العمليات ومنحائها يوم الاقتراع. وعلاوة على هذا، اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ما يزيد على ٢٧٠.٠٠٠ وكيل لهيئة سياسية وأكثر من ١٣٠.٠٠٠ مراقب، بينهم ٩٤٩ شخصا معتمدون لدى كيانات ومؤسسات دولية. وتمكن المراقبون المعتمدون من ملاحظة جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك "الاقتراع الخاص" يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الذي قام به المحتجزون ونزلاء المستشفيات من المرضى وأفراد قوات الأمن. وتم اعتماد ما يزيد على ٣٠٠٠ وكيل لهيئة سياسية ومراقب لمراقبة ورصد الاقتراع في الخارج الذي جرى في ١٥ بلدا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

٩ - وتلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ما مجموعه ١٩٨٠ شكوى تتعلق بالانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر، انطوت ٥٨ منها على ما يمكن أن يؤثر في نتائج مراكز اقتراع بعينها. ونتيجة للتحقيقات في تلك الشكاوى، ألغت المفوضية نتائج ٢٢٧ مركز اقتراع، وفرضت غرامات في ٢٧ حالة، وفصلت عن العمل الموظفين الضالعين في أعمال مرتبطة بمحاولات التزوير. وغرّمت المفوضية أيضا العديد من الهيئات السياسية والتحالفات لانتهاكها للوائح الانتخابية.

١٠ - وفي يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أعلنت المفوضية النتائج الجزئية للانتخابات. وردا على ذلك، شكّل ٤٣ حزبا - تنتمي أساسا للجبهة العراقية الوطنية وجبهة التوافق العراقي، وجبهة الحوار الوطني - فريقا للاحتجاج على التهديد، وملء

صناديق الاقتراع ببطاقات تصويت وهمية، وتسجيل أعداد زائدة من الناخبين، والحيث في توزيع المقاعد على المحافظات وغيرها من الممارسات المتصلة بالانتخابات، ولتقديم الشكاوى ضد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وفي خضم تصاعد الاحتجاجات بعد إعلان النتائج الجزئية، ودعوات الأحزاب السياسية إلى إجراء تحقيق خارجي، رحبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بقرار البعثة الدولية للانتخابات في العراق، وهي هيئة غير حكومية دولية مكونة أساساً من هيئات مستقلة لإدارة الانتخابات، بنشر أفرقة رصد في إطار ولاية المراقبة الموكلة إليها.

١١ - وقد نُشر فريق الرصد التابع للبعثة الدولية للانتخابات في العراق الذي ضم موظفين اثنين رفيعي المستوى من جامعة الدول العربية في الفترة من ١ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير لتقييم أنشطة مرحلة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك عملية تقديم الشكاوى وزيارات التدقيق. وأصدرت البعثة الدولية للانتخابات في العراق تقريرها التقييمي لمرحلة ما بعد الانتخابات في ١٩ كانون الثاني/يناير، واستنتجت أن الانتخابات "استوفت، عموماً، المعايير الدولية"، مما مهد الطريق أمام إعلان النتائج غير المعتمدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وقُدّم إذ ذاك إلى الفريق الانتخابي الانتقالي اثنا عشر طعناً في النتائج غير المعتمدة. وبعد البتّ في تلك الطعون، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق النتائج المعتمدة في ١٠ شباط/فبراير.

١٢ - وأسفرت الانتخابات عن فوز ١٢ هيئة سياسية وتحالفاً يمثلون طيفاً سياسياً وعرقياً ودينياً واسعاً بمقاعد في مجلس النواب. وحسب النتائج النهائية المعتمدة، سيظل الائتلاف العراقي الموحد أكبر كتلة سياسية في البرلمان حيث حصل على ١٢٨ مقعداً. وحصل التحالف الكردستاني على ٥٣ مقعداً. وحصلت جبهة التوافق العراقي، وهي ائتلاف بين عدة أحزاب يضم المؤتمر العام لشعب العراق والحزب الإسلامي العراقي والحوار الوطني العراقي، على ٤٤ مقعداً. وفازت القائمة العراقية الوطنية بـ ٢٥ مقعداً، وحصلت الجبهة العراقية للحوار الوطني ذات الغالبية السنية على ١١ مقعداً. وحصل الاتحاد الإسلامي الكردستاني على ٥ مقاعد، فيما حصلت كتلة المصالحة والتحرير على ٣ مقاعد. وحصلت قائمة الرسالين على مقعدين. وأخيراً، حصلت قائمة الرافدين، والجبهة العراقية التركمانية، وقائمة مثال الأوسى للأمة العراقية، والحركة البيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم على مقعد واحد لكل منها.

١٣ - وفي الختام، فقد جرت الانتخابات على نحو شفاف وموثوق. وكانت عملية شاملة للجميع، نجحت في إدماج جميع الطوائف والأحزاب السياسية العراقية المتعددة. وكونها

راعت عموماً المعايير الدولية لا يعد إنجازاً يسيراً، لا سيما بالنظر إلى أنها نُظمت في إطار جدول زمني طموح وفي ظل بيئة سياسية وأمنية محفوفة بكثير من التحديات.

باء - التطورات السياسية الأخرى

١٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تحول تركيز الاهتمام من العملية الانتخابية إلى عملية تشكيل الحكومة. وحسبما تنص عليه المادة ١٤٣ من الدستور الجديد، "يعدُّ هذا الدستور نافذاً، بعد موافقة الشعب عليه بالاستفتاء العام، ونشره في الجريدة الرسمية، وتنصيب الحكومة التي شكلت بموجبه" وقد وافق الشعب العراقي على الدستور في الاستفتاء المنظم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ونُشر نص الدستور في الجريدة الرسمية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتجري حالياً بشكل مكثف المفاوضات من أجل تشكيل الحكومة.

١٥ - وينص الدستور على أن عملية تشكيل الحكومة تمر بالمراحل التالية: في المرحلة الأولى، يدعو الرئيس الحالي مجلس النواب إلى الانعقاد في غضون ١٥ يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، أو، إذا اقتضى الأمر تمديد المهلة، في أجل أقصاه ٣٠ يوماً بعد تلك المصادقة. وينتخب مجلس النواب في جلسته الأولى رئيسه ونائبي الرئيس.

١٦ - وفي المرحلة الثانية، ينتخب مجلس النواب مجلس الرئاسة بأغلبية ثلثي أعضائه في غضون ٣٠ يوماً من أول جلسة له. وحسب الأحكام الانتقالية للدستور، يحل مجلس الرئاسة المؤلف من الرئيس ونائبي الرئيس، محل مكتب رئيس الجمهورية خلال فترة السنوات الأربع الأولى. بموجب الدستور الجديد.

١٧ - وفي المرحلة الثالثة، ينتخب مجلس النواب مجلس الوزراء المؤلف من رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الوزارة. ويُكلف مجلس الرئاسة المرشح لمنصب رئيس مجلس الوزراء من بين الكتلة النيابية التي حصلت على أكبر عدد من مقاعد مجلس النواب لتشكيل الوزارة في غضون ١٥ يوماً ابتداءً من تاريخ انتخاب مجلس الرئاسة. ويتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف بعدئذ إعداد منهاج الحكومة وتسمية أعضاء وزارته في أجل أقصاه ٣٠ يوماً من تاريخ تكليفه. ويعتبر رئيس مجلس الوزراء المكلف حائزاً على ثقة مجلس النواب بعد الموافقة، بأغلبية مطلقة من أعضاء مجلس النواب على الوزراء منفردين وعلى المنهاج الوزاري.

١٨ - وبما أن المناقشات بشأن تشكيل الحكومة قد بدأت لتوها، فإن تكوين الحكومة الجديدة وبرنامجها يعتبران موضوع مناقشات مكثفة تشمل نوع الحكومة وهيكلها، واختيار رئيس الوزراء، والاتفاق على منهاج مشترك. وتشير الدلائل الأولى إلى أن معظم الأحزاب الرئيسية تنظر في إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية. ففي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦،

اختار الائتلاف العراقي الموحد - وهو الائتلاف الذي يحظى بأكثر عدد من المقاعد في مجلس النواب - إبراهيم الجعفري مرشحاً له لمواصلة شغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة. وفاز السيد الجعفري على عادل عبد المهدي بفارق ضئيل هو ٦٤ مقابل ٦٣ صوتاً بعد أن انسحب المرشحان الآخران، وهما نديم الجابري، من حزب الفضيلة، وحسين الشهرستاني، من المستقلين الشيعة، قبل التصويت بقليل.

١٩ - وبادر القادة العراقيون من مختلف الانتماءات السياسية والدينية فوراً إلى إدانة تفجير الضريح الشيعي المقدس الذي يرقد فيه جثماننا الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في ٢٢ شباط/فبراير الذي يستهدف بكل وضوح إثارة صراع طائفي. وأعقب التفجير يومان من العنف الشديد جدا في العراق وأثار أعمال عنف طائفية وهجمات انتقامية في بغداد، والبصرة، ومراكز حضرية أخرى. وأشارت التقارير إلى تعرض المساجد السننية لهجمات وإلى احتلال عدد منها. وأشارت التقارير أيضاً إلى حدوث مظاهرات واسعة النطاق و مصادمات عنيفة. ولتهدئة الوضع، فرضت الحكومة العراقية حظر تجول نهارى في بغداد وفي ثلاثة محافظات. وعلقت مؤقتاً المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة. وعقب ذلك، عُقد عدد من الاجتماعات فيما بين قادة العراق السياسيين لتهدئة الأزمة والتوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدماً. ولغاية تاريخه لا تزال تبذل جهود للتغلب على الأزمة الراهنة في الوقت الذي لا تزال فيه التوترات على أشدها.

٢٠ - وفي اليوم الذي وقع فيه تفجير الضريح، أصدرت بيانا أعربت فيه عما أصابني من صدمة وحزن عميقين وناشدت فيه جميع الطوائف أن تلتزم بأقصى قدر من ضبط النفس في مواجهة هذه الأعمال الاستفزازية ودعوت جميع القادة السياسيين والدينيين إلى الالتقاء بروح من الحوار والاحترام المتبادل لتهدئة الوضع، وإلى تكريس جهودهم لاحترام حقوق الإنسان واحترام أماكن العبادة. وبدوره، قام ممثلي الشخصي على الفور بإجراء مشاورات مكثفة مع مجموعة واسعة من كبار القادة العراقيين واستضاف عددا من الاجتماعات الهامة فيما بينهم لتيسير إقامة حوار بين الطوائف. وأعلن ممثلي الشخصي أن البعثة تستكشف إمكانية المساعدة في ترميم المواقع الدينية المتضررة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيظل ممثلي الخاص عاكفا على دعم الجهود الجارية الرامية إلى منع زيادة تدهور الوضع.

جيم - التطورات الإقليمية والدولية

٢١ - توصل الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي، المعقود بالقاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بمبادرة من جامعة الدول العربية إلى الاتفاق على عقد مؤتمر في بغداد

أواخر شباط/فبراير أو أوائل آذار/مارس ٢٠٠٦ بغرض جمع مجموعة واسعة من مثلي مختلف الطوائف العراقية في سبيل تعزيز المصالحة الوطنية. لكن، نظرا لطول إجراءات تقديم الشكاوى والطعون بعد الانتخاب الذي جرى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر لاختيار أعضاء مجلس النواب، وتأثير ذلك على عملية تشكيل الحكومة، قررت جامعة الدول العربية تأجيل عقد المؤتمر.

٢٢ - وظل ممثلي الخاص على اتصال بالمشاركين في اجتماع القاهرة التحضيري. وأوصى، في اجتماعاته، بتدابير شتى لبناء الثقة حظيت بموافقة جميع المشاركين. وناقش أيضا إمكانية تحديد مسائل إضافية ومشاركين آخرين في سبيل عقد المؤتمر بغية توسيع المحادثات وتكثيفها مع من هم خارج عملية الحوار الجاري. وما زال ممثلي الخاص ملتزما تمام الالتزام بدعم حكومة العراق وجامعة الدول العربية في الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي. وقد التقى مؤخرا في بغداد بالمبعوث الخاص لجامعة الدول العربية، مصطفى إسماعيل، لمناقشة التخطيط للمؤتمر. وتخطط جامعة الدول العربية الآن لعقد المؤتمر في مطلع حزيران/يونيه. وقد طلبت من ممثلي الخاص مواصلة التعاون الوثيق مع الجامعة بشأن هذه المبادرة.

ثالثا - مستجدات أنشطة البعثة

ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

٢٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق بجميع القادة العراقيين الرئيسيين لدعم العملية الانتخابية، وتيسير المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة، وتشجيع الحوار بين الطوائف في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية.

٢٤ - وقد عقد، خلال الفترة التي سبقت الانتخاب، اجتماعات منتظمة مع مجموعة واسعة من القادة السياسيين في بغداد، من بينهم قادة أحزاب أصغر حجما وأحزاب أقلية. كما التقى مع أفرقة دولية ومحلية لمراقبة الانتخابات، ومع مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بغية كفالة سير الأعمال التحضيرية للانتخاب. وخلال الفترة التي أعقبت الانتخاب، تعاون ممثلي الخاص تعاونا وثيقا مع المفوض الدولي والمفوضية العليا المستقلة لكفالة البت في مزاعم الغش والشكاوى المتعلقة بالانتخاب في إطار عملية شفافة تماما للنظر في الشكاوى والطعون. ولهذه الغاية، التقى ممثلي الخاص ممثلي جميع الأحزاب، وأجرى مناقشات وافية مع الجهات الطاعنة بنتائج الانتخابات ليؤكد لها أن شكاواها سينظر فيها حسب الأصول. وظل أيضا على اتصال وثيق بالقوة المتعددة الجنسيات والبعثات الدبلوماسية المقيمة لإبقائها على اطلاع بمجريات فرز النتائج.

٢٥ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، زار ممثلي الخاص النجف لثالث مرة للقاء آية الله العظمى علي السيستاني وآية الله العظمى بشير النجفي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اضطر السيد قاضي إلى إلغاء زيارتيه المقررتين إلى أربيل والسليمانية نتيجة عدم توفر العتاد الجوي الضروري في فترة وجيزة.

٢٦ - وفي بغداد، استضاف ممثلي الخاص عددا من الزوار العراقيين البارزين، من بينهم رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري، ونائب رئيس الوزراء أحمد الشلبي، ووزير الخارجية هوشيار زيباري، ورئيس الحكومة الإقليمية لكردستان، مسعود برزاني، وقادة بارزين من الأحزاب السياسية. واستضاف أيضا سفراء الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والتقى بزوار يمثلون حكومات وبرلمانات أخرى.

٢٧ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير، قام ممثلي الخاص بزيارة لموسكو بناء على دعوة من وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف. وخلال زيارته، التقى أيضا بنائب وزير الخارجية ألكسندر ياكوفنكو، والمبعوث الخاص الروسي إلى العراق، سيرغي كيرتشنكو، ومسؤولين آخرين. وأجرى ممثلي الخاص تبادلا بناء للآراء مع محاوريه الروس بشأن الحالة في العراق ودور الأمم المتحدة.

٢٨ - وزار ممثلي الخاص أيضا الرمادي والفلوجة في يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وكانت هذه أول مناسبة يزور فيها هاتين المدينتين نظرا للبيئة الأمنية السائدة في محافظة الأنبار. والتقى بمحافظ الأنبار وأعضاء مجلس المحافظة. وعقد اجتماعات منفصلة مع القادة المحليين للقوة المتعددة الجنسيات في العراق لمناقشة الأوضاع الأمنية والسياسية. وفي الفلوجة، التقى السيد قاضي بالعمدة ورئيس الشرطة. وأثيرت في كل اجتماعاته مسألة احترام حقوق المحتجزين، وكذلك أهمية التنفيذ التام للاتفاقات التي تتناول التعويض عن الأضرار التي تكبدها ملاك البيوت ورجال الأعمال المحليون في أعقاب عمليات مكافحة التمرد.

باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٩ - خلال جميع مراحل العملية التي أفضت إلى تنظيم الاقتراع في اليوم المحدد له، تعاون الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، الذي يعمل بتوجيه من المفوض الدولي الذي عينته الأمم المتحدة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، كريغ جينيس، ومع خبراء من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسة الدولية للمنظم الانتخابية، تعاوننا وثيقا مع المفوضية العليا لتقديم المساعدة والدعم اللازمين لكفالة إجراء الانتخاب بنجاح في مواعده.

٣٠ - وقدم فريق المساعدة الدعم في تعيين وتدريب نحو ٢١٠.٠٠٠ موظف من موظفي مراكز الاقتراع، وكذلك في تسجيل واعتماد ٣٢٦ هيئة وائتلافاً سياسياً، تمثل أكثر من ٧٥٠٠ مرشح. كما ساعد في اعتماد نحو ٤٠٠.٠٠٠ من مراقبي ووكلاء الهيئات السياسية. وعلاوة على ذلك، أشرف فريق المساعدة على شراء المواد الانتخابية، ونقلها، وتوزيعها، وتخزينها. وساعد أيضاً في تنفيذ الأنشطة التنفيذية وفي إنشاء مركز عد الأصوات، الذي فرز النتائج الواردة من أكثر من ٣٠.٠٠٠ مركز اقتراع في جميع أرجاء البلد.

٣١ - وقدم فريق المساعدة الدعم في وضع القواعد والإجراءات اللازمة لإجراء الانتخاب، وأسدى المشورة القانونية لمجلس المفوضين في مسائل عديدة تتعلق بالعملية الانتخابية. وشمل الدعم القانوني أيضاً تقديم المساعدة في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالشكاوى، بما في ذلك قاعدة البيانات المتعلقة بالشكاوى، وإجراءات الفرز والفصل، وفي تعزيز الفريق القانوني التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، المدعوم بمحاميين معينين من نقابة المحامين في بغداد. وساعد الفريق أيضاً في إجراء عمليات تدقيق في الميدان، وساعد المفوضية العليا في تحسين إجراءاتها وممارساتها في مجال الرصد.

٣٢ - وتعاون الفريق تعاوناً وثيقاً مع المفوضية العليا لوضع استراتيجيتها لتثقيف الناخبين وبرامجها لإعلام الجمهور. وساعد الفريق في وضع وإنتاج وتوزيع ٥ ملايين ملصق و مليونين من الكراسيات بخمس لغات؛ وفي نشر إعلانات توضيحية للعملية الانتخابية في ٣٧ صحيفة في جميع أنحاء البلد، وعلى ١٤ قناة تلفزيونية، و ٧٥ لوحة إعلانات، وفي عدة محطات إذاعية. وساعد أيضاً في اعتماد ممثلي وسائط الإعلام، وتنظيم اللقاءات الصحفية، وصيانة الموقع الخاص بالمفوضية العليا على شبكة الانترنت.

٣٣ - وجرى التصويت خارج البلد يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر في ١٥ بلداً باستخدام ٥٦٠ مركزاً من مراكز الاقتراع. ونفذت المفوضية العليا البرنامج بنجاح. وقدم فريق المساعدة، إكمالاً لجهود المفوضية العليا في هذا الصدد، الدعم في مجال التخطيط العام، بما في ذلك اللوجستيات والعمليات، وفي صياغة القواعد والإجراءات الضرورية.

٣٤ - وخلال العام الماضي، بنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق قدرة معتبرة خاصة بها. وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الانتخابية في عام ٢٠٠٦ استجابة لطلب حكومة العراق. وستشمل الأنشطة ذات الأولوية تنظيم عملية لاستخلاص الدروس المستفادة من الاستفتاء على الدستور والانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر؛ وتعزيز المؤسسات الانتخابية، بما في ذلك إنشاء مفوضية عليا مستقلة دائمة للانتخابات؛

وتقديم الدعم للانتخابات المقبلة على صعيدي المحافظات والبلديات ولغير ذلك من المناسبات الانتخابية؛ وتوفير المشورة التقنية والدعم التقني في تحسين سجل الناخبين.

جيم - أنشطة الدعم الدستوري

٣٥ - شرع مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في إجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من القادة السياسيين والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، بهدف المساعدة في عملية مراجعة الدستور المتوخاة في الدستور ووضع التشريعات وإنشاء المؤسسات والعمليات اللازمة لكفالة التنفيذ الفعال للدستور. وبلاستناد إلى أنشطة الدعم الشامل التي قام بها مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة خلال المرحلة السابقة التي أفضت إلى إجراء الاستفتاء على الدستور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يخطط المكتب للعمل مع السلطات العراقية الجديدة والقادة العراقيين الآخرين بشأن كل من المسائل الإجرائية والموضوعية في أقرب وقت ممكن عملياً خلال عملية إنشاء الحكومة الجارية حالياً.

٣٦ - ويقوم المكتب بإعداد مشورة بشأن إدارة عملية مراجعة الدستور تحدد المسائل الرئيسية التي سيتعين على مجلس النواب والحكومة العراقية الجديدين النظر فيها فيما يتعلق بإنشاء لجنة مراجعة الدستور ونظامها الداخلي. وسيوفر المكتب المشورة أيضاً بشأن المسائل الموضوعية التي ستنظر فيها تلك اللجنة.

٣٧ - وفيما يتعلق بعملية تنفيذ الدستور الأوسع نطاقاً، تقوم البعثة بوضع خطط عمل بشأن الحكم الاتحادي/اللامركزية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية - حيث يحتوي كل منها على عنصر للعمل الميداني الإقليمي. وتشمل هذه الخطط سلسلة من حلقات العمل تهدف إلى تيسير المشاركة في المسائل الدستورية الرئيسية صممت بالتعاون مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة. وستعقد حلقات العمل غالباً في المنطقة الإقليمية، كما ستنفذ داخل العراق وفي بلدان من خارج المنطقة. ومتابعة لذلك سيقدّم المشاركون العراقيون إحاطة لقواعدهم الانتخابية أو المهنية ومنظمات المجتمع المدني بشأن الخلاصات الرئيسية المستقاة من هذه الحلقات الدراسية. ويعتزم مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة المساعدة في هذه الأنشطة بالتمويل وتوفير الخبراء، إذا ما طُلب إليه ذلك.

٣٨ - وفي الأشهر المقبلة، سيواصل المكتب تطوير أنشطته للدعم، على أساس مشاورات مستمرة واسعة النطاق مع مجلس النواب، وحكومة العراق، وشركائها الدوليين. وأعرب عن ترحيبه بمواصلة الاتحاد الأوروبي التزامه بالدعم النشط لجهود البعثة في هذا المجال، بما في ذلك

عن طريق تقديم تبرعات مالية إضافية كبيرة. وأعربت بلدان أخرى، مثل الدانمرك وكندا واليابان عن رغبتها في دعم أنشطة البعثة في مجال الدعم الدستوري.

دال - التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

٣٩ - وفقا للفقرة ٧ (ب) من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، واصلت البعثة دعم جهود حكومة العراق في مجالات التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية. وركزت البعثة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها على تعزيز القدرات الإدارية في الوزارات، وتقديم الخدمات الأساسية وتنسيقها، وإصلاح الهياكل الأساسية العامة. كما تولت البعثة دورا قياديا في التنسيق بين المانحين. وبالنظر للأحوال الأمنية السائدة والقيود على عدد الموظفين العاملين داخل العراق، يتم الاضطلاع بكثير من أنشطة التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية من خلال الشركاء المنفذين الدوليين والوطنيين أساسا.

٤٠ - وأسفرت مواصلة البعثة دعمها للأفرقة العاملة القطاعية التي يقودها عراقيون عن تعزيز مشاركة المانحين في قطاعات حاسمة الأهمية مثل قطاعات الصحة، والتعليم، وسيادة القانون، والطاقة. وفي إطار دعم البعثة لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، التي تقودها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي نذبت البعثة مستشارا دوليا للعمل بالوزارة المذكورة. كذلك تيسر البعثة التنسيق وتدقيق المعلومات بين المركز والمحافظات ومشاركة كبار المسؤولين في الحكومة بصورة منتظمة في المنتديات الإقليمية وتلك التي تنفذ على مستوى المحافظات. وعلى نحو مماثل، واصلت البعثة تيسير مشاركة المسؤولين المحليين في المناقشات التي تجرى مع فريق التنسيق في بغداد ومجلس الاستعراض الاستراتيجي العراقي وغير ذلك من الهيئات المركزية المسؤولة عن التعمير والتنمية وتخصيص الموارد.

٤١ - وواصلت البعثة، عن طريق نائب منسق شؤون التعمير والمساعدة الإنسانية، كفالة التنسيق الفعال بين المانحين في بغداد. ومكّن ذلك من بلورة المواقف المشتركة بين أعضاء مجتمع المانحين بشأن تحديات التعمير والتنمية، فضلا عن تبادل المعلومات بشأن برامج المانحين الثنائيين مما أدى إلى تعزيز الكفاءة. كذلك أدت جهود التنسيق التي تقوم بها البعثة إلى زيادة التركيز دوليا على المسائل التي تهم المجتمع المدني في العراق. وسيقوم كبير موظفي الشؤون الإنسانية المنتدب من البعثة بمساعدة مكتب رئيس الوزراء في إنشاء خلية لأعمال التنسيق والاستجابة في حالات الطوارئ.

٤٢ - وفي جهد لتكملة دور الدعم السياسي الذي يضطلع به ممثلي الخاص، يركز نائب ممثلي الخاص لشؤون التعمير والتنمية والشؤون الإنسانية في العراق السيد ستافان دي

ميستورا، وفريقه على الحاجة إلى وجود قيادة عراقية على رأس المبادرات الإنسانية والإنمائية بوصف ذلك عنصراً أساسياً لتعزيز الاستقرار السياسي.

٤٣ - وتظل الأنشطة العسكرية المستمرة تضر بحياة عدد كبير من المدنيين العراقيين، خاصة في الأجزاء الغربية من البلد. ويقدر أن قرابة ١٠٠ ٠٠٠ أسيرة ما زالت مشردة في سائر البلد، رغم حدوث عمليات عودة إلى بعض المدن في محافظتي الأنبار ونيوى. وواصلت البعثة ووكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الطعام والمأوى والمواد غير الغذائية. وأنشئت مستودعات للتوزيع المسبق للمخزونات بغية تيسير الاستجابات العاجلة لما يمكن أن ينشأ من طوارئ. وبدأت الجهود المبذولة لتعبئة التمويل الطارئ من مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق تسفر عن بعض النتائج الإيجابية. ومن المأمول أن يكفل ذلك دعماً على المدى الطويل للسكان المدنيين الضعفاء.

٤٤ - ومؤخراً ظهرت مقدرة البعثة على تعبئة وكالات الأمم المتحدة عن طريق الفريق العامل المعني بحالات الطوارئ وعلى تنسيق الجهود مع السلطات المحلية وذلك خلال الفيضانات التي أُبلغ عنها في تسع محافظات (هي البصرة، وديالى، ودهوك، وإربيل، وميسان، وصلاح الدين، والسليمانية، والتأميم، وواسط) والتي أضرت، وفقاً للمؤشرات الأولية، بنحو ٧ ٨٩٠ أسرة أو أكثر من ٤٧ ٠٠٠ فرد. وفي غضون ٢٤ ساعة أجرى منسق المنطقة اتصالات مع السلطات المحلية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة. ويجري إعداد نداء خاص لطلب التمويل لفترة الثلاثة أشهر المقبلة على الأقل.

٤٥ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تم تأكيد أن حالة وفاة أحد المواطنين في محافظة السليمانية في شمال العراق كانت نتيجة لإنفلونزا الطيور. وأعقبت ذلك حالة مؤكدة أخرى في المنطقة نفسها، فضلاً عن حالة محتملة في الجنوب. وتولت المجموعة الصحية في البعثة زمام القيادة في تنسيق الاستجابة لذلك. وسافر فريق للتقييم التقني مشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة إلى العراق لتحديد الخطوات المقبلة من أجل دعم قدرات الحكومة في مجالي الرصد والاستجابة.

٤٦ - وتحضيراً للدور الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري في دعم حكومة العراق الجديدة، يقوم الفريق بمراجعة خطته الاستراتيجية لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأجري تدريب للبرنامج القطري المشترك في أوائل شباط/فبراير. وستدمج النتائج في الخطط الاستراتيجية للوكالة وأنشطة المجموعة، وهي الخطط والأنشطة التي ترتبط بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

هاء - مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٤٧ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بلغت التبرعات المقدمة إلى صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستمائي للعراق، وهو أحد المُنْفَذِينَ التابعين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق ما مجموعه ٩٠٣,٤ مليون دولار. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، تمت الموافقة على تمويل ما مجموعه ٨٣ مشروعاً قيمتها ٧٥٩,٣ مليون دولار في إطار الصندوق الاستثماري المذكور. وفي الوقت ذاته، جرى إعداد عقود قيمتها ٥٦٤,٢ مليون دولار (٧٤ في المائة من التمويل المعتمد) وصُرف مبلغ ٤٣٠,١ مليون دولار (٥٧ في المائة من التمويل المعتمد). وتمثل هذه الأرقام مزيداً من التقدم في تسليم مساهمات ملحوظة بهدف تحقيق أهداف التعمير والتنمية في العراق، خاصة في ضوء الظروف الأمنية والمؤسسية التي تنفذ الأنشطة في إطارها.

٤٨ - وما زال أعلى معدل للصرف يقترن بالدعم المقدم لمجموعة العملية الانتخابية (١٥٣,٢ مليون دولار من التمويل المعتمد البالغ ١٧٤,٧ مليون دولار). وينم ذلك عن مستوى لا يستهان به من المساعدة المقدمة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، حيث صُرفت مؤخرًا في إطار تنظيم انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وصرفت مجموعة تعميم الهياكل الأساسية أيضاً مبلغاً كبيراً بلغ ٨٧,٦ مليون دولار (من التمويل المعتمد البالغ ٢٢٨,٩ مليون دولار). وبالإضافة إلى المبالغ المصروفة لمجموعة التعليم والثقافة (٧١ مليون دولار) ومجموعة الصحة والتغذية (٤٠,٣ مليون دولار)، يمثل ذلك مساهمة كبرى في دعم توفير الخدمات الأساسية.

٤٩ - ويواصل صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق تعزيز زيادة الشفافية والمساءلة في عملياته، لا سيما من خلال الاستخدام الفعال لموقعه الشبكي (www.irffi.org). وتنشر على الموقع نشرات إخبارية شهرية وأبرز التطورات في مجال التقدم المحرز في المشاريع وتفاصيل فرص الشراء ومعلومات عن منح العقود مقدمة من جميع الوكالات.

٥٠ - ويمثل الاجتماع الخامس للجنة المانحين التابعة لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ فرصة بالنسبة لحكومة العراق الجديدة لتقديم أولوياتها في مجال التنمية. وتؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دوراً رئيسياً في دعم الحكومة في الأعمال التحضيرية الفنية للاجتماع.

واو - أنشطة حقوق الإنسان

٥١ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في العراق تسبب قلقا شديدا. ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة تلقي ادعاءات مستمرة بانتهاكات حقوق الإنسان من أفراد وأفرقة محلية ووطنية لحقوق الإنسان وكذلك من وسائط الإعلام المحلية والأجنبية. وبالرغم من أن عمليات التحقيق في هذه الإدعاءات لا تزال صعبة بسبب الحالة الأمنية السائدة، استطاع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة أن يتوثق من الشكاوى بإجراء اتصالات مع الوزارات الرئيسية والسلطات المحلية وشبكة المجتمع المدني الممتدة على نطاق البلد.

٥٢ - وقد واجهت حكومة العراق هجمات مستمرة وأعمالا إرهابية قامت بها جماعات مسلحة في أجزاء كبيرة من البلد تهدد استقراره (ومقدرة الحكومة على حماية مواطنيها وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية. فالتفجيرات المتكررة ضد المدنيين والمساجد ومؤخرا ضد الكنائس تثير الخوف ومشاعر العداوة والرغبة في الانتقام لدى الطوائف. وقد لوحظ تزايد هذا الاتجاه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي بغداد وحدها، تلقى معهد الطب الشرعي ٧٨٧ جثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومن هذه الجثث، ٤٧٩ بها إصابات بطلقات نارية. وعموما، ظلت الجماعات المسلحة تستخدم تكتيكات عنيفة لقتل الآلاف من ضباط الشرطة وأفراد قوات الأمن العراقية خلال الأشهر الماضية. وقد دفعت الفئات المهنية الأخرى مثل الصحفيين أيضا ثمنا باهظا - فقد أزهقت أرواح أكثر من ٨٠ صحفيا وعاملا في مجال الإعلام منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ بسبب الهجمات الإرهابية.

٥٣ - ولا يزال وجود الميليشيات والجماعات الأخرى التي تواصل أفعالها دون عقاب على المستويين المحلي والإقليمي يهدد سيادة القانون. وقد تم توظيف آلاف من الميليشيات الكردية (بشمرة)، في شمال العراق، في فرق الجيش العراقي. وقد أدى توطيد سلطة الميليشيات المحلية في جنوب العراق إلى ارتكاب أعمال منتظمة من العنف ضد أفراد الطائفة السنية في المنطقة. ويمكن أن تعيق هذه التطورات، بما فيها الجهود الأخيرة المبذولة لتشكيل مليشيا عربية سنية، بشكل خطير الجهود الرامية لتعزيز الوفاق الوطني.

٥٤ - وفي الوقت نفسه، يشكل احتجاز القوة المتعددة الجنسيات والسلطات العراقية لآلاف العراقيين احتجازا تعسفا فعليا. إذ لا يتمشى مدى هذه الممارسات مع أحكام القانون الدولي الذي يحكم الاحتجاز على أساس مقتضيات أمنية. ولا تزال المشاكل التي يواجهها نظام السجون في العراق أيضا مسألة تثير قلقا خاصا. فعمليات الاحتجاز هذه مشكوك في اتساقها مع القانون العراقي الذي ينص على الضمانات والحدود والشروط التي تحكم السلطات الأخرى غير وزارة العدل التي يخول لها احتجاز الأشخاص.

٥٥ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية عملية تفتيش مشتركة لمرفق احتجاز الجادرية الذي تديره وزارة الداخلية وكشفت عن حبس ١٧٠ محتجزاً. ووفقاً لمصادر مختلفة، يحمل ١٠١ محتجز آثار تعرض للتعذيب وأفيد أن ١٨ منهم قد توفوا أثناء الاحتجاز. وقد رحبت جميع الطوائف بقرار رئيس الوزراء القاضي بإنشاء لجنة تحقيق لبحث اعتداءات الجادرية. ومع ذلك، لم تعلن نتائج التحقيق التي من المفترض أن تنشر في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بعد، كما لم يقدم أحد للمحاكمة. وأنا قلق إزاء التأخر في نشر نتائج التحقيق وفي تقديم الفاعلين إلى العدالة. وفي ١٠ شباط/فبراير، كتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى رئيس الوزراء يطلب إليه إصدار تقرير التحقيق في الحال. وقد بدأ إجراء تحقيق منفصل لتحديد مدى قانونية الاحتجاز في العراق والأوضاع السائدة في أماكن الاحتجاز، إلا أن النتائج التي توصل إليها هذا التحقيق لم تعلن بعد.

٥٦ - وقد أثارَت العمليات العسكرية التي قامت بها القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية، خاصة في محافظة الأنبار، عدداً من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ادعاءات بفرض قيود على حرية الحركة والإفراط في استخدام القوة وسوء المعاملة وسرقات أثناء الغارات على المنازل الخاصة وعمليات الطرد من المنازل وهدمها. وقد أثرت هذه الادعاءات أثناء زيارة ممثلي الخاص إلى الرمادي والفلوجة في يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، على التوالي. وتتابع البعثة هذه القضايا مع القوة المتعددة الجنسيات والسلطات العراقية المعنية.

٥٧ - وتواصل البعثة حواراً بناءً مع الوزارات الرئيسية التي تتعامل مع القانون والنظام في العراق. ويقوم مكتب حقوق الإنسان بوضع استراتيجية قوية لحقوق الإنسان وتنسيق الجهود لإنشاء نظام وطني قوي لحماية حقوق الإنسان. وسيضمن هذا إنشاء مؤسسة عراقية لحقوق الإنسان مستقلة عن الحكومة. وفي الوقت نفسه، يعمل المكتب على تعزيز قدرات الوزارات الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والدستور الجديد. ويهدف مكتب حقوق الإنسان إلى تعزيز قدراته لرصد حالة حقوق الإنسان في العراق ودعم الجهود المبذولة لضمان إتباع نهج متماسك لتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك إثبات الوقائع وإنشاء آليات مساءلة فعالة عن الانتهاكات الماضية وتحديد هوية الأفراد المفقودين والمختفين.

٥٨ - وقد عقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بقطاع سيادة القانون في بغداد في ١٥ شباط/فبراير. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن وزارات الداخلية والعدل والدفاع

وحقوق الإنسان، وبعض أعضاء الهيئة القضائية العليا في العراق (مجلس الشورى) والجهات المانحة تحت رئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى. ووافق الاجتماع على اختصاصات الفريق العامل وعلى المجالات الواسعة التي ينبغي تغطيتها. ويتيح الاجتماع أيضا فرصة لاستعراض المساعدة الحالية التي تقدمها الجهات المانحة في هذا القطاع.

٥٩ - وقد تواصلت محاكمة صدام حسين وسبعة من المدعى عليهم الآخرين. وإثر قيام رئيس المحكمة بطرد برزان حسن من قاعة المحكمة في ٢٩ كانون الثاني/يناير عقب ثورة غضب بلغت حد الإهانة للمحكمة، خرج صدام حسين من قاعة المحكمة. واتبعه فريقه المكون من محامين مدربين تدريباً خاصاً. وقد تغيب محامي الدفاع عن صدام حسين والمدعى عليهم الآخرين عن المثول أمام المحكمة في ١ شباط/فبراير وتم استبداله بمحام مناب تابع للمحكمة العليا للعراق وفق ما تنص عليه القوانين العراقية. وقد أشار المتهمون الذين مثلوا أمام المحكمة في ١ شباط/فبراير إلى انزعاجهم من استبدال محاميهم. ولم يمثل أي من المتهمين في ٢ شباط/فبراير. إلا أن المتهمين اجبروا على المثول أمام المحكمة بناء على أوامر رئيس المحكمة في ١٣ شباط/فبراير واستمعت المحكمة إلى شهود إضافيين في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير. ولم تعيد المحكمة الابتدائية المحامي المدرب تدريباً خاصاً إلا أن حق المتهمين في اختيار مستشار قانوني بالإضافة إلى تصرف المحكمة حيال الحفاظ على النظام أثناء المحاكمة لا تزالان مسألتان رئيسيتان.

رابعاً - المسائل الأمنية والتشغيلية

ألف - تقييم الحالة الأمنية

٦٠ - لا يزال العراق مكاناً خطيراً ويخشى أن يصبح موظفو الأمم المتحدة أهدافاً للعنف. وقد صاحبت عملية الانتقال السياسي والمحاولات الجارية للمحافظة على الأمن التي تقوم بها القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية تطور معارضة مسلحة معقدة ومتزايدة لمواصلة مستوى عالٍ من أنشطة العنف بانتظام في جميع أنحاء البلد. وقد تعرضت كل من بغداد والموصل ومحافظة الأنبار الغربية لأشوأ أشكال التدمير. وبالرغم من أن المحافظتين الجنوبية والشمالية لم تتأثرا كثيراً إلا أن بعض المناطق، خاصة البصرة وكركوك قد شهدتا مؤخراً توتراً متزايداً وأعداداً متنامية من حوادث العنف.

٦١ - ولا تزال الهجمات تتسم بطابع فتاك جدا وتتسبب بوقوع خسائر كبيرة خاصة بين المدنيين ولا سيما أولئك الذين يسعون إلى الانضمام إلى قوات الأمن. والاتجاهات في الاستهداف والتكنولوجيا مزعجة. وفيما يتعلق بالأهداف، يبدو أن العراقيين العاملين في

الأعمال المرتبطة بالقوة المتعددة الجنسيات وشركات التعمير الأجنبية وشركات بناء البنية التحتية (مثل شركات إنتاج النفط) موضع اهتمام بالنسبة لمختلف جماعات المعارضة المسلحة، وكذلك السياسيين والعاملين في الحكومة وأسرهم. كما ارتفعت من جديد عدد الهجمات على الأجانب واختطافهم. بمن فيهم الصحفيون والعاملون في مجال المساعدات الإنسانية. وقد أدت الهجمات، بالإضافة إلى تدمير الهياكل الأساسية الهامة إلى تعطيل شديد ي تقديم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الوقود والمياه والكهرباء. ولا يزال استهداف السلك الدبلوماسي مستمرا، إذ أن موظفي السفارات يتم اختطافهم وقتلهم وتهاجم مرافقهم. أما بالنسبة للتكنولوجيا، فقد ارتفعت النسبة المئوية للخسائر وحالات الوفيات التي تسببت فيها أجهزة متفجرات مرتجلة، وهو اتجاه يمكن أن يعزى إلى التحسن الذي طرأ على تصميمها، خاصة فيما يتعلق بنطاق تفجيرها وقدراتها على اختراق المدرعات.

٦٢ - وقد ثبت تدهور الوضع بوضوح من ارتفاع مستويات الصراع الطائفي، بما في ذلك التقارير اليومية تقريبا عن أعمال التهديد والقتل بين الطوائف. ففي بغداد والمناطق المحيطة بها، هناك تقارير منتظمة عن وجود جثث رجال من الشيعة والسنة عليها آثار تعذيب وإعدام بإجراءات موجزة. وقد تم الإبلاغ أيضا عن العنف الذي يصيب الأكراد والعرب في كركوك، بينما تشكل أعمال الاختطاف والتهديد للعراقيين العاديين مشكلة متنامية.

٦٣ - وما فتئ الوضع في البصرة متوترا أيضا. وقد فرضت القوة المتعددة الجنسيات قيودا على حرية الحركة في المنطقة. ومؤخرا، أغلق المطار جزئيا بموجب أمر من وزارة النقل في بغداد. وقد طالب المتظاهرون بتسليم مسؤوليات الأمن إلى السلطات المحلية.

٦٤ - ويشكل أمن المنطقة الدولية في بغداد، التي تعتبر موطنًا لمباني البعثة، أهمية كبيرة لجميع شاغلي المباني، بما في ذلك الأمم المتحدة. ولذلك، نجد أن الوضع، في خضم عملية الانتقال من سلطة القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية، قيد النظر بانتظام من جانب البعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن. وحاليا، تجري المحافظة على محيط المنطقة الدولية ونقاط التفتيش الداخلية إلا أن الموضوع يظل باستمرار موضع نقاش مستمر مع القوة المتعددة الجنسيات لضمان المحافظة على المستوى الحالي من الأمن. وقد زار وكيل الأمين العام للسلامة والأمن ديفيد فينس العراق خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير. وخلال زيارته، أجرى مناقشات مع المتحاورين من البعثة والقوة المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى كبار المسؤولين العراقيين كجزء من الاستعراض الدائم للأحوال الأمنية في العراق.

٦٥ - ولا تزال البيئة الأمنية تعيق بشدة وجود المنظمة في العراق وقدرتها على العمل بفعالية في هذا البلد. وهذا الوضع المتسم باشتداد المخاطر يقيد كثيرا حرية التنقل، ولا سيما في الطرق. ولتوفير أفضل حماية أمنية لموظفي الأمم المتحدة، ومن ثم كفاءة قدرة المنظمة على استمرار وجودها في العراق، اتخذ عدد من تدابير التخفيف والحماية، وهي تدابير تكلف كثيرا من النفقات والوقت. وتؤكد هذه العوائق مسؤولية جميع الموظفين عن التقيد الدقيق بالتدابير الأمنية المعمول بها. وعلاوة على ذلك تعتمد الأمم المتحدة على القوة المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بأمن التنقل والحصول على المعلومات عن التهديدات القائمة. ولمواكبة التغير المستمر في الديناميات الأمنية تحتاج الوحدة المعنية بالأمن التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى الحصول على المعلومات الدقيقة بانتظام وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الدول الأعضاء التي ردت بالإيجاب على طلب المساهمة بمزيد من المستشارين العسكريين وضباط الاتصال العسكري الذي قدمته في تقرير الماضي.

٦٦ - وإني أعرب عن امتناني لمفرزة للأمن الشخصي ووحدات للحراسة التي ساهمت بها فيجي، كما أعرب عن الامتنان للحماية التي توفرها وحدات من جورجيا ورومانيا وجمهورية كوريا "على مستوى الحلقة الوسطى". وتبلغ التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ بهدف دعم وجود كيان قائم بذاته تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تتمثل مهمته في توفير الأمن حصرا لوجود الأمم المتحدة في العراق، ما يربو على ٢٠ مليون دولار مقدمة من ١٥ دولة من الدول الأعضاء. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغت المدفوعات المسددة لجورجيا ورومانيا مقابل الحماية "على مستوى الحلقة الوسطى" ٧,٩ ملايين دولار. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قُدم إلى المتبرعين تقرير مالي مؤقت عن الصندوق الاستئماني، إضافة إلى إحاطة إعلامية. وإني أشكر الدول الأعضاء على مواصلتها تقديم الدعم عن طريق تزويد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بما يلزم من الأفراد والمعدات وأموال التشغيل.

باء - توفير المرافق واللوجستيات والدعم

٦٧ - من الضروري توافر عتاد جوي للبعثة لكي تنفذ ولايتها بفعالية. غير أن حصول الأمم المتحدة في العراق على هذا العتاد سيظل يشكل تحديا كبيرا. ولا يزال نشر مزيد من الأفراد في إربيل والبصرة معلقا إلى حين تسوية هذه المسألة. وجرى الاتصال بعدة دول أعضاء وبمنظمة حلف شمال الأطلسي وطلب إليها تقديم هذا العتاد. غير أنه لم ترد حتى الآن أي ردود إيجابية على هذا الطلب. وإني أحث بقوة الدول الأعضاء التي لديها القدرات الضرورية على مساعدة الأمم المتحدة بهذه المعدات البالغة الأهمية.

٦٨ - ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تحتفظ بمكاتب في بغداد والكويت وعمان، إضافة إلى وجود مفرزات صغيرة للاتصال تابعة للأمم المتحدة في إربيل والبصرة. وقد اكتمل إنشاء المكتب الإقليمي الجديد في إربيل. وانتقل الموظفون الوطنيون التابعون للبعثة بالفعل إلى المباني الجديدة هناك. وتقدم سير أعمال تجديد وبناء المكتب الإقليمي في البصرة، حيث انتهت الآن الأشغال المتعلقة بأماكن إقامة وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة ومكاتب الموظفين. وستكتمل قريبا أشغال أخرى تتعلق بسد الاحتياجات الإضافية من الهياكل الأساسية، ويُتوقع الانتهاء من المشروع بكامله في أواخر آذار/مارس أو أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٦٩ - وإني أعرب عن الامتنان لحكومة العراق لأنها منحت الأمم المتحدة موقعا في بغداد. وتعكف البعثة على استكشاف إمكانية القيام على وجه الاستعجال بإنشاء مجمع متكامل واحد تابع للأمم المتحدة في الموقع، يمكن أن يستعمل في الأجل الطويل كموقع لوجود الأمم المتحدة في العراق.

جيم - الاتفاقات المبرمة

٧٠ - في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أبرم اتفاق بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن توفير الحماية لوجود الأمم المتحدة في العراق على يد القوة المتعددة الجنسيات. ويشكل هذا الاتفاق أساسا مهما لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة في العراق. وإني أرحب بإبرام هذا الاتفاق. وتنهمك البعثة حاليا في عملية التفاوض على مجموعة من الترتيبات التكميلية مع القوة المتعددة الجنسيات بهدف تنفيذ هذا الاتفاق، وأمل أن تنتهي عما قريب.

٧١ - ولا تزال الأمم المتحدة تنتظر الموافقة على الاتفاق على مركز البعثة مع حكومة العراق الذي جرى توقيعه في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وهذا التأكيد مهم لأنه سيمنح البعثة الوضع القانوني الضروري التي يتيح لها أداء ولايتها والاضطلاع بمهامها. وسيدخل الاتفاق حيز النفاذ عقب إتمام تبادل مذكرات الموافقة بين الطرفين. وقد بعثت الأمم المتحدة بمذكرة من هذا القبيل إلى حكومة العراق في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأحث حكومة العراق المنتخبة حديثا على تأكيد موافقتها عن طريق إرسال مذكرة مناظرة.

٧٢ - ورغم أن البعثة أرسلت عددا من طلبات البت في المسألة، لا يزال الاتفاق بين الكويت والأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة البعثة في الكويت في انتظار تصديق مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي. وقد أصبح التأخير في تصديق الاتفاق يشكل عائقا أمام عمليات الأمم

المتحدة في المنطقة. غير أني أرحب بقرار الكويت تصحيح الوضع القانوني غير العادي لموظفي البعثة المعينين محليا عن طريق إصدار تصاريح الإقامة لمدة سنة.

خامسا - ملاحظات

٧٣ - بالتصديق في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ على نتائج الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر، تم الانتهاء من تنفيذ الجدول الزمني للعملية الانتقالية المبينة في القانون الإداري الانتقالي والمؤيد في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ومع أن العراق نفذ جميع المراحل الأساسية من هذا الجدول الزمني، فلا يزال يواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية هائلة. فقد برز العنف الطائفي كأحد التحديات الرئيسية للأمن والاستقرار في العراق كما تجلّى من التفجيرات الشائنة لمرقد الإمامين المهدي والعسكري وما أعقبها من أحداث. ويجب أن تظل الثقة المتبادلة والمصالحة الوطنية الأولوية الرئيسية في الجهود الرامية إلى توجيه العراق بصورة لا رجعة فيها نحو مستقبل يسوده السلام والديمقراطية. وعلى القيادة السياسية وقيادة المجتمع المدني في العراق أن تعلنوا وتنفذ التزاماتهما بالاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان الفردية وإرساء سيادة القانون. وفي هذا المسعى، سيظل العراق في حاجة إلى دعم دولي مستمر خلال السنوات المقبلة.

٧٤ - ولا تزال الأمم المتحدة على قناعة بأن خير سبيل لتحسين الحالة الأمنية الإجمالية وتوطيد العملية الديمقراطية وتحسين رفاه الشعب العراقي يكمن في بذل جهود مطّردة ومعززة لتعزيز إجراء عملية سياسية شاملة وتشاركية وشفافة تستجيب لتطلعات جميع طوائف العراق. وإن النداءات التي أطلقتها مؤخرا مجموعة متنوعة من القادة السياسيين والتي دعوا فيها إلى التزام الهدوء وضبط النفس والحوار هي نداءات تبعث على الأمل. وثمة حاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إقامة حوار مستمر بين الطوائف واتخاذ تدابير لبناء الثقة بغية تعزيز المصالحة الوطنية. وستواصل الأمم المتحدة بذل ما في وسعها لدعم تلك الجهود.

٧٥ - ومن ثم ستواصل الأمم المتحدة خلال المرحلة القادمة بذل قصارى الجهود لتنفيذ الولاية المنوطة بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، حيث ستبقي على الأنشطة السياسية والانتخابية والدستورية الرئيسية التي تضطلع بها بموجب الفقرة ٧ (أ) من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، في حين تقوم بتخطيط وتنفيذ أنشطتها في مجالات التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان على نحو تدريجي ومتكامل، حسبما تسمح به الظروف. وستركز استراتيجيتها السياسية العامة على إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العمليات وتشجيع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

٧٦ - وكان انتخاب مجلس النواب الجديد في كانون الأول/ديسمبر ثالث مناسبة انتخابية وطنية خلال السنة الماضية، غير أنه كان أول انتخاب شاركت فيه جميع الفئات العراقية بأعداد غفيرة في الترشيح وفي التصويت. وقد استوفى الانتخاب، على العموم، المعايير الدولية وحظي بمشاركة كبيرة، رغم جدول زمني طموح وبيئة سياسية وأمنية محفوفة بكثير من التحديات، وهذا إنجاز ليس باليسير. وخلال السنة الماضية، أنشأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لنفسها قدرة كبيرة ستشكل أساساً متيناً لإجراء العمليات الانتخابية في المستقبل. وكما طلبت حكومة العراق، ستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الانتخابية في عام ٢٠٠٦.

٧٧ - وبمواصلة المناقشات بشأن تشكيل الحكومة، دخل العراق في المرحلة المهمة المقبلة من انتقاله السياسي. ومما يشجعني أن مجلس النواب الجديد يضم تمثيلاً واسعاً لمختلف طوائف العراق ونسبة كبيرة من النساء. ويتعين حالياً على الأحزاب الممثلة في المجلس الجديد أن تعمل بعزم من أجل التعجيل بتشكيل حكومة جامعة شاملة، وهو أمر لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً. وستسخر للحكومة الجديدة بعد إنشائها فرصة فريدة لإظهار المقدرة القيادية، وذلك بتوحيد الصفوف من أجل وضع ميثاق وطني متفق عليه يستجيب لتطلعات جميع طوائف العراق.

٧٨ - وستشكل عملية مراجعة الدستور المتوخاة في الدستور خطوة أساسية لوضع مثل هذا الميثاق الوطني. وينص الدستور على التبكير بإنشاء لجنة لمراجعة الدستور تابعة لمجلس النواب. ويحدوني الأمل في أن يستخدم أعضاء المجلس الجديد هذه العملية للتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن إطار قوي للدولة العراقية، وهو شرط أساسي لضمان استقرار البلد في الأجل الطويل. واستناداً إلى مشاورات أولية مع مجموعة واسعة من القادة السياسيين، تلتزم الأمم المتحدة التزاماً كاملاً بدعم عملية مراجعة الدستور والتطبيق الفعلي له، وذلك بتعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين.

٧٩ - وينبغي أيضاً أن يشجع الانتهاء من تنفيذ الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية العراقية على إعادة الاندماج السياسي والاقتصادي في المنطقة. واستناداً إلى المبادرات التي اضطلع بها حتى الآن، من الضروري أن ينظر في اعتماد سبل جديدة لتشجيع زيادة المشاركة الإقليمية بين العراق وجيرانه. وفي حين أن بلدان المنطقة لديها أسباب مشروعة للشعور بالقلق من الوضع السائد في العراق، فإنها تتحمل أيضاً مسؤولية أساسية في بذل كل جهد ممكن لتعزيز السلام والاستقرار في البلد. ولا أزال أؤيد مبادرة جامعة الدول العربية الداعية إلى عقد مؤتمر للوفاق الوطني العراقي الذي يمكن أن يساهم في بناء توافق في الآراء على الصعيد الوطني في

العراق. وعلاوة على ذلك، آن الأوان لاتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيع وضع العراق على الساحة الدولية، ولا سيما في مجلس الأمن.

٨٠ - وقد تركز اهتمام البعثة طيلة السنة الماضية على تنفيذ المعايير المنشودة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ومع أن مساعي التيسير السياسي ستظل إحدى الأولويات في عام ٢٠٠٦، تعتزم البعثة تعزيز أنشطتها في المجالات الرئيسية الأخرى المشمولة بولايتها، ولا سيما في مجالي التعمير والتنمية. وستمثل إحدى الأولويات الرئيسية لحكومة العراق الجديدة في تحقيق تحسن ملموس في نوعية الحياة لجميع العراقيين. ومن ثم ستواصل البعثة الاضطلاع بدور مهم في التنسيق بين المانحين. وتعتزم البعثة أيضا زيادة أنشطة المساعدة التي تضطلع بها في سبعة مجالات رئيسية، والتي تركز على تعزيز القدرات الإدارية للوزارات وتنسيق تقديم الخدمات الأساسية ودعم ترميم الهياكل الأساسية العامة. وينبغي أيضا اعتبار الاجتماع الخامس للجنة المانحين التابعة لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، المقرر عقده في حزيران/يونيه، فرصة مهمة في هذا الصدد.

٨١ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في العراق مبعث قلق شديد. وفي آخر تقرير من التقارير التي تصدرها البعثة عن حقوق الإنسان مرة كل شهرين، نبهت المجتمع الدولي إلى مسائل الاعتقال الجماعي والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون. وتتحمل القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية مسؤولية خاصة عن التصرف على نحو يتفق تماما مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وفي حين اتخذت الحكومة خطوات أولية لتصحيح الوضع، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من التدابير لكفالة التعامل مع الانتهاكات السابقة والحالية على أساس سيادة القانون، وبما يتفق مع الالتزامات الدولية. وإني أؤكد من جديد أنه ما لم يتم تحسين حالة حقوق الإنسان، فسيستعصي نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الثقة المتبادلة والمصالحة الوطنية. وستقع على عاتق الحكومة الجديدة بعد إنشائها مسؤولية خاصة عن تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٨٢ - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية كما تتجلى في وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين نتيجة الأعمال الإرهابية وأعمال التمرد والأعمال العسكرية وشبه العسكرية. كما أني أشعر بالقلق الشديد إزاء تنامي الطابع الطائفي للعنف، ولا سيما في المناطق المختلطة الأعراق، وهو ما تدل عليه التقارير التي ترد يوميا تقريبا عما يحدث بين الطوائف من تخويف وقتل وهجمات على المباني المقدسة. ولا يزال دور الميليشيات والعناصر المسلحة غير النظامية يمثل مصدر قلق في هذا الصدد. ويشكل تدريب قوات الأمن العراقية خطوة لا غنى عنها صوب تحسين الحالة الأمنية. وقد أحطت علما بالجهود التي تبذلها القوة

المتعددة الجنسيات في هذا الصدد. وإن أفضل وسيلة لتصحيح الحالة الأمنية، عدا تدريب قوات الأمن العراقية، تكمن جوهريا في كفالة إجراء عملية سياسية شاملة وذات مصداقية، والإسراع في تحسين الظروف المعيشية الأساسية للشعب العراقي.

٨٣ - وفي الوقت الذي تسعى فيه البعثة إلى زيادة أنشطتها بعد الانتهاء من الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية المعتمد بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، لا يزال موظفو الأمم المتحدة في العراق معرضين لأن يصبحوا أهدافا للعنف في ظل البيئة السياسية والأمنية الحالية. ومن ثم فلا يزال ضمان أمن الموظفين يشكل مبدءا عاما من المبادئ التي تهتدي بها البعثة. ونظرا إلى وجود بيئة متغيرة باستمرار في الميدان، فيجب أن تضع البعثة خططها مرنة لعملياتها ولترتيباتها الأمنية. ورغم أن طبيعة انتشار القوة المتعددة الجنسيات من المرجح أن تتغير، فلا تزال البعثة في حاجة إلى قوة مكرسة لحماية جميع أنشطتها في العراق. وسيتعين أيضا تذليل العقبات التشغيلية، مثل عدم تخصيص عتاد جوي للبعثة، باعتبارها مسألة ذات أولوية. وأتطلع إلى استمرار التعاون مع الدول الأعضاء في اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتزويد البعثة بالمستوى الضروري من الدعم للوفاء بالتزام الأمم المتحدة الطويل الأجل بدعم الشعب العراقي. وسيكون من الضروري في هذا الصدد إنشاء مجمع متكامل جديد للأمم المتحدة في العراق.

٨٤ - وفي حين يستقبل العراق مرحلة جديدة من عملياته الانتقالية، يسرني أن البعثة استطاعت، بقيادة ممثلي الخاص أشرف قاضي، أن تقدم كل المساعدة الضرورية لتمكين العراق من تنفيذ المعايير الأساسية لانتقاله السياسي المبينة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وأود أيضا أن أشيد بالموظفين الوطنيين والدوليين العاملين بالبعثة ووكالات الأمم المتحدة لتفانيهم في العمل في ظل ظروف محفوفة بكثير من التحديات.